

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 449 @ تَلَزَمُ الْأُجْرَةُ بِأَرْبَعَةِ أَسْبَابٍ : السَّبَبُ الْأَوَّلُ :

تَلَزَمُ الْأُجْرَةُ بِالتَّعْجِيلِ ، أَيْ إِذَا عُقِدَتْ الْإِجَارَةُ وَلَمْ يُشْرَطْ فِيهَا التَّعْجِيلُ وَلَمْ تَكُنْ الْأُجْرَةُ لَازِمَةً الْمُسْتَأْجِرَ بِسَبَبِ ذَلِكَ وَأَعْطَى الْمُسْتَأْجِرُ الْمُؤْجَرِ الْأُجْرَةَ مُطْلَقًا سَوَاءً أَكَانَتْ الْإِجَارَةُ مُنْجَزَةً أَوْ مُضَافَةً ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ يَتَسَلَّمُ الْبَدَلَ لِلْمُؤْجَرِ مُعَجَّلاً قَدْ أَسْقَطَ حَقَّهُ الثَّابِتَ لَهُ بِمُقْتَضَى الْمُسَاوَاةِ السَّالِزَةِ فِي الْحُقُوقِ بَيْنَ الْآجِرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ الَّذِي يُوجِبُهُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ . أَيْ أَنْ

الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا سَلَّمَ الْآجِرَ الْأُجْرَةَ سَلَفًا وَلَمْ يَشْرَطْ فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ تَعْجِيلَهَا فَلَا يَسْ لَهْ بَعْدَ ذَلِكَ حَقُّ اسْتِرْدَادِهَا بِدَعَايِ عَدَمِ وَجُودِ شَرْطِ لَتَعْجِيلِ الْبَدَلَ أَوْ بِدَعَايِ عَدَمِ اسْتِيفَائِهِ الْمَنْفَعَةِ بَعْدُ (رَدُّ الْمُحْتَارِ ، الطُّورِيُّ) لِأَنَّ مِنْ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ أَرْبَعُ إِذَا أَعْطَى شَخْصٌ آخَرَ مَالًا لِمُغْرَضٍ مَا فَلَا يَسْ لَهْ اسْتِرْدَادُهُ مَا بَقِيَ الْمُغْرَضُ (مَنَافِعُ الدَّقَائِقِ) . وَذَلِكَ مَا لَمْ تَنْفَسِخْ الْإِجَارَةُ قَبْلَ انْتِهَاءِ مُدَّتِهَا فَلِلْمُسْتَأْجِرِ حِينَئِذٍ اسْتِرْدَادُ مَا زَادَ مِنَ الْأُجْرَةِ عَنِ الْمُدَّةِ السَّيِّ سَكَنَ فِيهَا الدَّارَ مِنْ الْآجِرِ (اُنْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ 443) . وَتَعْجِيلُ الْأُجْرَةِ فِي الْإِجَارَةِ الْمُنْجَزَةِ وَلِزُومُهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ أَمَّا فِي الْإِجَارَةِ الْمُضَافَةِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَعْجِيلِهَا وَلِزُومِهَا فَبِعَعْضِهِمْ قَالُوا بِلِزُومِهَا وَبِعَعْضِهِمْ قَالُوا بِعَدَمِ لِزُومِهَا . وَبِمَا أَنْ هَذِهِ الْمَادَّةُ قَدْ قَالَتْ بِتَعْجِيلِ الْأُجْرَةِ وَلِزُومِهَا فِي الْإِجَارَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، فَيُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعُ تَرْجِيحُ قَوْلِ مَنْ قَالَ بِالتَّعْجِيلِ وَلِزُومِ الْأُجْرَةِ فِي الْإِجَارَةِ الْمُضَافَةِ أَيْضًا لِذَلِكَ فَقَدْ شَرَحْنَا هَذَا الْوَجْهَ . التَّعْجِيلُ نَوْعَانِ : النَّوْعُ الْأَوَّلُ : التَّعْجِيلُ الْحَقِيقِيُّ وَهُوَ طَاهِرٌ . النَّوْعُ الثَّانِي : التَّعْجِيلُ الْحُكْمِيُّ . الْأُجْرَةُ : وَإِذَا كَانَتْ الْأُجْرَةُ عَيْنًا وَأَعَارَهَا الْمُسْتَأْجِرُ لِلْآجِرِ أَوْ أَوْدَعَهَا

عِنْدَهُ أَوْ بَاعَ الْمُؤَسِّتُ أَجْرُ فِي مُقَابِلِ الْأُجْرَةِ مَا لَا مِنْ
الْمُؤَجَّرِ وَسَلَّامَهُ إِيسَاهُ وَقَبَضَهُ الْمُؤَجَّرُ مِنْهُ يَكُونُ ذَلِكَ
جَائِزًا وَهُوَ فِي حُكْمِ تَعَجُّيلِ الْبَدَلِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ ،
الْمُهَنْدِيَّةُ) . السَّبَبُ الثَّانِي : شَرْطُ التَّعَجُّيلِ وَسَيُبَيِّنُ فِي
الْمَادَّةِ الْآتِيَةِ السَّبَبُ الثَّلَاثُ : اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ ،
وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْمَادَّةِ 469 . السَّبَبُ الرَّابِعُ : الْاِقْتِدَارُ
عَلَى اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْمَادَّةِ 470 . * *
* * * (الْمَادَّةُ 468) تَلْزِمُ الْأُجْرَةُ بِشَرْطِ التَّعَجُّيلِ يَعْنِي لَوْ
شُرْطَ كَوْنُ الْأُجْرَةِ مُعَجَّلَةً ، يَلْزِمُ الْمُؤَسِّتُ أَجْرَ تَسْلِيمِهَا إِنْ
كَانَ عَقْدُ الْإِجَارَةِ وَارِدًا عَلَى مَنَافِعِ الْأَعْيَانِ أَوْ عَلَى الْعَمَلِ
فَفِي الصُّورَةِ الْأُولَى لِلْأَجْرِ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَأْجُورِ
وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ لِلْأَجْرِ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنْ الْعَمَلِ إِلَى أَنْ
يَسْتَوْفِيَ الْأُجْرَةَ وَعَلَى كِلَاتَا الصُّورَتَيْنِ لَهُمَا الْمُطَالَبَةُ
بِالْأُجْرَةِ نَقْدًا فَإِنْ امْتَنَعَ الْمُؤَسِّتُ أَجْرُ عَنْ الْإِيفَاءِ فَلَهُمَا
فَسْخُ الْإِجَارَةِ . تَلْزِمُ الْأُجْرَةُ بِشَرْطِ التَّعَجُّيلِ : أَيُّ إِذَا شُرْطَ
إِعْطَاءُ الْأُجْرَةِ مُعَجَّلَةً سَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ عَقْدِ
الْإِجَارَةِ أَوْ بَعْدَهُ (اُنْظُرْ الْمَادَّةُ 83) .